عن سمة التأنيث
ونظريّة الصرف الموزَّع

د. كمال الساقي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الرباط

تقديم

نعتمد هنا، في هذه المقال، على ثلاثة افتراضات أساسيّة تساهم بشكلٍ كبيرٍ في حلّ عدد معيّن من القضايا التي ترتبط بهندسة النحو وموضعة السمات الصرف-تركيبية (من بينها سمة الجنس على الخصوص)، استناداً إلى أعمال لسانيّة بارزة (لا غنى لنا عنها) في هذا المجال[1]. لنقدِّم هذه الافتراضات الثلاثة، ولنتحقَّق من صحّتها إبّان التحليل:

الافتراض 1: أن السمات الصرف-تركيبيّة (الشخص (=ش)، والعدد (=عد)، والجنس (=جن)) تتمّ موضعتها في التركيب (كما في الفاسي الفهري (1998))، وليس في الصرف، من خلال قاعدة الشطر التي تشطر الصرفة إلى موقعين للتحقيق الصواتي، كما في الصرف الموزّع (هالي ومرنتز (1993) وهالي (1997)).

الافتراض 2: أن السمات الصرف-تركيبيّة (ش/عد وجن) تتوزّع على موقعين صرفيّين إزاء جذع الفعل العربيّ، سواء كان ماضياً أم مضارعا، وفق سلمية كلية للتخصيص أو الوسم؛

---

1 – انظر، بهذا الخصوص، عمل نوير (1992/1997 و1998) Noyer، وهارلي ونوير (1999) Harley and Noyer، وهالي ومرنتز (1993) Halle and Marantz، وهالي (1997)، ومرنتز (1997ب)، والفاسي الفهري (1995، 1996 و1998)، وتورابي (2003) من بعده، وغيرهم كثير.

ا) الموقع 1، هو موقع *ش*، يختلف باختلاف زمن و/أو وجه الفعل.

ب) الموقع 2، هو موقع *عد وجن*، ثابت لا يتغيّر.

الافتراض 3: أن سمة الجنس تعرف تنقلية بين المواقع الصرفيّة (مو صر$_1$ ومو صر$_2$)، ونسوِّغ ذلك بغياب الشخص، وتعدّد مضامين بعض اللواصق، كالتاء والياء، لا بطبيعتها الفصليّة والوصليّة (كما عند تورابي (2003)).

سنتطرق مبدئيا، في هذا المقال، إلى نقطتين اثنتين: تتمثّل النقطة الأولى في الكشف عن كيفيّة توزيع أو تأليف سمة الجنس، على الخصوص، مع باقي السمات الصرف-تركيبيّة الأخرى (ش وعد)، عند تطابق الفعل مع فاعله. بينما تهدف النقطة الثانيّة إلى التدقيق في هندسة السمات الشجريّة واشتقاقاتها التركيبيّة.

1. تأليفيّة السمات الصرف-تركيبيّة وتخصيصها إزاء الفعل العربيّ

1.1. ملاحظات تمهيديّة حول تأليفيّة الجنس

يحصل التطابق بين الفعل وفاعله المقدَّم (ما سماه الرحالي (2003) بالموضع (topic)) في عدد من السمات الإحاليّة، مثل الشخص والعدد والجنس، فيكون التطابق حينها غنيّاً (انظر المثال (1)). لكن حالما يتأخّر الفاعل عن فعله، فإن التطابق يُنعَت بالفقير لقلّة عدد السمات التي يُتطابَق فيها أو انعدامه، (انظر المثال (2)). وإذا اتّصلت بالفعل لاصقة غير مخصَّصة بسمات التطابق في الأمثلة (1) أو (2)، فإن هذه التأليفات ستلقى حتماً حتفها عبر مصافيها أو بموجبها.

(1) ا) السجناء هربوا

ب) الجميلتان تبتسمان

ج) أنا ونجوى نلعب

(2) ا) سرق/ يسرق اللصوص المال العامّ

ب) ترتاح/ ارتاحت الأَمَتان من عناء المسير

إذ هناك من التأليفات المتضمِّنة للجنس مثلا – هو ما يهمّنا هنا – ما هو غير نسقي. لنتدبر الأمثلة اللاّحنة أسفله ومصافيها التي تُقْصيها من بعدها (انظر نوير (Noyer (1997):

(3) ا) ⋆أَضرِبَتْ

ب) ⋆أَضرِبان

ج) ⋆تَضرِبان

(4) ا) ⋆[1 مؤنّث]

ب) ⋆[1 مثنّى]

ج) ⋆[2 مثنّى مؤنّث]

فبموجب هذه المصافي (الواردة في (4))، تحليل الأمثلة اللانحوية أعلاها يقتضي منا بالضرورة ألا نجد تمييزا في الجنس بالنسبة للشخص الأول، سواء أكان مفردا أم جمعا (نمثل لهذه الحالة بِـ (3ا) في سياق الإفراد)، كما أننا لا نلفي بالمقابل الشخص الأول المثنى؛ أي ⋆*أَضرِبان*[2]. علاوة على ذلك، تزخر العربيّة

2 – في هذا الصدد، نشير إلى أن العربيّة المعيار لا تعبّر عن الشخص الأوّل المثنّى بالصورة الاعتياديّة (أي بمعنى الطبيعيّة) للمثنّى (⋆*أَضرِبان* مثلا)؛ لأنها لا تملك صورة له. وقد انفرد ابن يعيش بهذا الرأي، وليس عند النحاة منه رائحة، حين قال: "فإذا ثنّيت أو جمعت المتكلّم كان ضميره "نا"، ويستوي في علامته الاثنان والجماعة. تقول: "ذهبنا وتحدّثنا" ومعك واحد، و"ذهبنا وتحدّثنا" ومعك اثنان فصاعداً. وإنّما استوى في الضمير لفظ الاثنين والجمع؛ لأنّ تثنيّة ضمير المتكلّم وجَمْعَه ليس على منهاج تثنيّة الأسماء الظاهرة وجمعها؛ لأنّ التثنيّة ضمّ شيء إلى مثله كـ"زيد" و"زيد"، و"رجل" و"رجل"، تقول فيهما: "الزيدان" و"الرجلان". والجمع ضمّ شيء إلى أكثر منه من لفظه كـ"رجل" و"رجل" و"رجل"، و"زيد" و"زيد" و"زيد"، ونحو ذلك، فتقول إذا جمعت: "الزيدون" و"رجال". وليس الأمر في هذا المضمر كذلك؛ لأنّ = =

المعيار بكونها لا تملك تمييزاً في الجنس بالنسبة للشخص الثاني المثنّى، فـ*تَضرِبان* مخصَّصة بالنسبة للشخص الثاني المثنّى المؤنّث والمذكّر معاً دون تمييز، وليس لجنس أحدهما فقط. فسمة الجنس، إذن، تبدو محايدة في هاته الحالات الثلاث. وبناء على هاته المصافي، افترض نوير (1998ا) قواعد حذف (إفقار (impoverishment)[3]) من أجل ضمان عدم تهجيّة هذه السمات الصرف–تركيبيّة؛ وذلك كما في الشكل المقدَّم في (5):

(5) ا) تأنيث ⟵ 1/Ø [المؤنّث يُحذَف في سياق الشخص الأوّل]

ب) تثنيّة ⟵ 1/Ø [العدد يُحذَف في سياق الشخص الأوّل]

ج) تأنيث ⟵ 2/Ø مثنّى [المؤنّث يُحذَف في سياق الشخص الثاني المثنّى]

ما يلاحظ، من خلال هذه القواعد، أنّ هناك سمات تُحذَف (كالعدد والجنس)، وأخرى لا يمكن حذفها (وهي الشخص). وإذا ورد الشخص والعدد والجنس، فإنّ العدد والجنس قد يُحذَفان معاً، أو قد يُحذَف الجنس وحده. أمّا إذا حُذِف العدد وبقي الجنس، فإن البنية تكون لاحنة. ولتفسير هذه التناوبات بين السمات الصرف–تركيبيّة، اقترح نوير (1997) السلّميّة التالية، حيث تبدو موقعة سمة الجنس في المؤخّرة:

(6) الشخص > العدد > الجنس

= = المتكلّم لا يشاركه متكلّم آخر في خطاب واحد، فيكون اللفظ لهما. لكنّه قد يتكلّم الإنسان عن نفسه وحده، ويتكلم عن نفسه وعن غيره، فيجعل اللفظ المعبّر به عن نفسه وعن غيره مخالفاً للفظ المعبّر به عن نفسه وحده. واستوى أن يكون المضموم إليه واحداً أو أكثر، فلذلك تقول: "قمنا ضاحكَيْن" و"قمنا ضاحكين"". ج 3، ص 86. وإذا كانت لغتنا المعيار كذلك، فإنّ لغات أخرى تحدّث عنها نوير (1997) مثل المِهْرية (Mehri) والسُّقُطْرية (Soqotri) –وهي لغات عربيّة جنوبيّة– قد ابتكرت صورة للشخص الأوّل المثنّى، وضمائر الشخص الأوّل المثنّى كذلك (نقلا عن تورابي (2003)).

3 – عن الإفقار، انظر أيضا بوني (1991) Bonet وهالي (1997).

ففي هذه السلّمية، يكون الجنس ذيلاً يسفل سمةَ العدد التي بدورها تسفل سمةَ الشخص التي تتصدّر القمة؛ ممّا يعني استحالة حذف العدد دون الجنس. وفي نفس السياق، تحظى الأدبيّات التوليديّة بعدد من التعميمات، التي تؤكِّد أنّ الجنس والعدد يكوِّنان طبقة طبيعيّة، مثل بعض تعميمات غرينبرغ Greenberg (1963) الممثَّل لها في (7) والمؤيِّدة لاقتراح نوير أعلاه.

(7) ا) إذا تطابق الفعل مع فاعل اسمي أو مفعول في الجنس، فإنّه يتطابق معه في العدد أيضا. (التعميم 32)

ب) إذا كانت اللغة تملك مقولة الجنس، فإنّها تملك مقولة العدد أيضا. (التعميم 36)

كل هذا سيمهِّد لنا الطريق لتسليط الضوء حول تخصيص هذه السمات الصرف-تركيبيّة التي تترتب هرميّاً في الفقرة الموالية أسفله.

2.1. تمثيل التراتب الهرميّ للسمات وتخصيصاتها

إذا حوَّلنا السلّمية (6)[4] إلى شجرة تركيبيّة لتجسيد ترتيب السمات في شكل هرم، فإنها ستتّخذ حتما ومن دون شكّ الصورة المقدَّمة في (8)، لتصبح سلّمية كلّية للسمات الصرف – تركيبيّة بتخصيصات مبرَّرة نظريا:

4 – انظر فندرلش وفبري Wunderlich and Fabri (1994) بخصوص وصف مدقّق لهذه السلّمية ومبرّراتها.

(8)

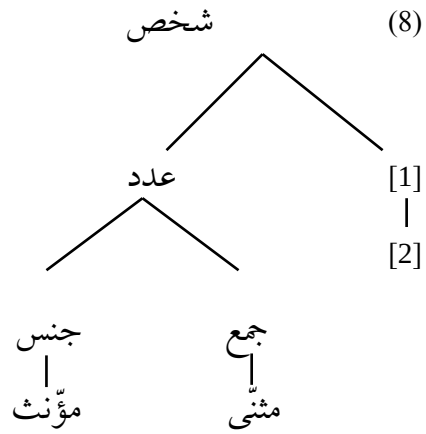

تنبني هندسة هذه الشجرة أساساً على مفهوم العمق (embeddedness) و/أو التعقيد (complexity)، حيث تظهر فيها سمة الجنس في الأسفل، وتمتاز بكونها أكثر عمقاً من سمتي العدد والشخص تِباعاً، كما أنّ تخصيصها (أقصد سمة الجنس) في الشجرة لا يقتضي بالضرورة تخصيص السمات الصرف-تركيبيّة الأخرى التي تعلوها، والعكس صحيح، لأن تخصيص سمة عليا في الشجرة ينبني عليه تخصيصٌ لباقي السمات التي تسفلها أو تكون أدنى منها. لذلك، فالتخصيصات الممكنة هي التي يمكن رصدها من خلال التشجيرتين الفرعيتيّن (9ا) و(9ب).

(9 ا)

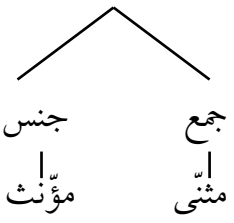

ب)

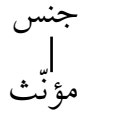

في حقيقة الأمر، لا يُسمح في الشجرة (8) بفَكٍّ (delinking) أيٍّ فرع من فروعها بصورة اعتباطيّة؛ وذلك لورود علائق الإشراف (dominance) بين العُجَر التركيبيّة. فإذا أخذنا سمة معيّنة (الجنس مثلا)، فيجب أن نأخذ السمات التي تُفرَّع عنها (وهي *مؤنّث* فقط). وأقوى من ذلك، تُشرِف عُجَر السمات الصرف-تركيبيّة (ش، عد، جن) على السمات الموسومة فقط ([1]، [2]، جمع، مثنّى، مؤنّث)، كما تُظهر ذلك شجرة السمات. في حين تُترك السمات المتبقيّة (الشخص الثالث، المفرد، المذكّر) بدون وسم. وتبقى حالات قليلة تكون نتيجتُها لانحويّة أو غير مقبولة، إذا استثنينا طبعاً حالات التحييد (neutralization)، كحالة تخصيص الشخص والجنس دون العدد أو الشخص والعدد دون الجنس.

ميَّزنا لحد الآن، في هذا المحور الفرعيّ، بين مختلف التأليفات الممكنة للواصق تطابق الفعل والفاعل في العربيّة المعيار، مركّزين على لاصقة الجنس خصوصاً، في علاقتها بباقي السمات الصرف - تركيبية الأخرى، والقيود المفروضة عليها. كما مثَّلنا لطبيعة ونوع السلّمية، التي يمكن أن تتموقع فيها سمة الجنس أو تنتظم إزاء سمتي الشخص والعدد، بحسب تخصيصها وموسوميّتها.

3.1. لواصق التأنيث وتصريف الفعل

1.3.1. عن التخصيص بسمة الجنس

يساهم تخصيص سمة الجنس وباقي السمات الإحاليّة الأخرى (الشخص والعدد)، الذي مثّلنا له في الشجرة التركيبيّة (8) أعلاه، في الإقرار بسلّمية السمات إذا ما نظرنا إليها في علاقتها بتخصيص الضمائر، ولواصق تطابق الفعل مع موضوعه الأوّل، ثم التطابق غير الفعليّ (الصفات) مع الفاعل. وبالتالي، فهذا التخصيص يمكّننا من رصد ومراقبة هذه الحالات الثلاث الأخيرة التي ذكرنا.

فبالنسبة لضمائر الرّفع البارزة، وأخصّ بالذكر المنفصلة منها، فتخصَّص (كما في (10)) بصورة منتظمة مبنيّة على علائق الإشراف المشار إليها سابقاً (من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأكثر تخصيصاً إلى الأقل تخصيصاً بحسب النوع أو الانتماء)؛ إذ لا يمكن تخصيص السمات الصرف-تركيبيّة بعكس الترتيب الاعتياديّ الوارد في السلّمية (6) أو الشجرة (8). فترتيب السمات لتخصيص مثل [مؤ، ج، 2]، بدءاً بسمة الجنس وانتهاء بسمة الشخص، هو ترتيب اعتباطيّ غير مقبول، لا يخضع لقانون معيّن، علاوة على كون سمة الجنس لا تظهر في التخصيص دائماً، كما أسلفنا القول. أما ترتيب، مثل [2، ج، مؤ]، فيبدو سليماً لاحترامه ترتيب السلّمية والشجرة التركيبيّة في الآن ذاته.

(10) ا) نحن: [1، ج] — ضمائر التكلّم
ب) أنا: [1] — ضمائر التكلّم
ج) أنتن: [2، ج، مؤ] — ضمائر الخطاب
د) أنتم: [2، ج] — ضمائر الخطاب
ر) أنتما: [2، مث] — ضمائر الخطاب
ز) أنتِ: [2، مؤ] — ضمائر الخطاب
ك) أنتَ: [2] — ضمائر الخطاب

ل) هن: [ج، مؤ]
م) هم: [ج]
ن) هما: [مث، مؤ] ضمائر الغيّاب
هـ) هما: [مث]
و) هي: [مؤ]
ي) هو: [Ø]

فالضمائر التي تُوسَم بالجنس هي ضمائر الشخص الثاني الجمع والمفرد على التوالي "أنتنّ، وأنتِ"، إلى جانب ضمائر الشخص الثالث في سيّاقات صرفيّة متنوّعة "هنّ، وهما، وهي". أما ضمائر الشخص الأول (نحن، وأنا) وضمائر الشخص الثاني المثنّى (أنتما)، فهي محايدة جنسياً.

وموازاة مع ذلك، فنفس التخصيصات يمكن أن نسندها للواصق تصريف الفعل مع اختلاف بسيط يرتبط بالتقطيع، كما في الأمثلة القليلة (11) التي تظهر فيها اللّواصق المفصولة عن جذع الفعل العربيّ بخطٍّ سميك، عكس ضمائر الرّفع المنفصلة التي يَعسُر تقطيعها. فـ "أنتنّ"، مثلاً، يَعسُر فيها تحديد اللاّصقة أو القطعة التي تدل على الشخص الثاني واللاّصقة أو القطعة التي تدلّ على الجمع المؤنث.

(11) ا) تمرحان= **تـ** + مرح + **ا** (ن)

ب) تمرحن= **تـ** + مرح + **ن**

ج) تمرحون= **تـ** + مرح + **و** (ن)

2.3.1. محتوى لواصق تصريف الفعل العربيّ وتقطيعها

نتيجة للاهتمام اللسانيّ المتزايد بالصرفيّات المتّصلة بالفعل، لعبت جداول تصريف الفعل في العربيّة المعيار دوراً لا يستهان به في بلورة كيفيّة توزيع هذه

الصرفيّات (على اختلافها وتنوّعها) التي لها محتوىً، وتقبل التقطيع، كما سنرى لاحقاً؛ وهو ما تبرزه حقّاً في (12) الجداول التصريفيّة التاليّة:

(12) ا) الجدول التصريفيّ الأوّل: المضارع (المرفوع)[5]

	مف	مث	ج
[1]	أسهر		نـسهر
[2، مؤ]	تـسهريـ(ن)	تـسهرا(ن)	تـسهرن
[2]	تـسهر		تـسهرو(ن)
[مؤ]	تـسهر	تـسهرا(ن)	يـسهرن
[Ø]	يـسهر	يـسهرا(ن)	يـسهرو(ن)

ب) الجدول التصريفيّ الثاني: الماضي

	مف	مث	ج
[1]	سهِرتُ		سهرنا
[2، مؤ]	سهرتِ	سهرتما	سهرتن
[2]	سهرتَ		سهرتم
[مؤ]	سهرَت	سهرتا	سهرن
[Ø]	سهر	سهرا	سهروا

5 – وضعنا النون في نهاية جذع الفعل، بعد لواصق التطابق، بين قوسين لتبسيط الصورة فقط. كما أنّنا تركنا خانة الشخص الأوّل المثنّى فارغة، كدليل واضح على غيّاب صورة للشخص الأوّل المثنّى في العربيّة المعيار، وإن كانت صورة الشّخص الأوّل الجمع تستعمل للدلالة على شخصين.

ج) الجدول التصريفيّ الثالث: الأمر

	مف	مث	ج
[مؤ]/(2)	اسهري		اسهرن
		اسهرا	
[Ø]/(2)	اسهر		اسهروا

إنّ التعامل الجديّ، مع هذه الجداول التصريفيّة الثلاثة دفعة واحدة، هو ما سيتيح لنا فهم الوضعيّة التصريفيّة التي تَجمَع وتُقابِل، بين مضارع وماضي وأمر الفعل العربيّ بلواصقه وكيفيّة توزيعها (خصوصاً لاصقة الجنس)، في إطار نسقيّ. فكما هو مألوف في الأدبيّات العربيّة، يتصرّف الفعل كعادته في المضارع (من الآن فصاعداً سنستعمل لفظ "المضارع" ونقصد به "المضارع المرفوع") والماضي والأمر[6]. وعلى سبيل البيان، ففي الماضي تتّصل بجذع الفعل لواحق فقط، ويكون على الصيغة العروضيّة [س ح س ح س]. وفي المضارع يكون جذع الفعل على الصيغة [س س ح س]، وتتّصل به سوابق ولواحق. في حين يماثل جذع الأمر جذع المضارع، لكنّه لا تلحق به إلا اللّواحق، كما تبدي ذلك بوضوح الصور الكليّة (13)، حيث نمثّل للاّصقة المتّصلة بالجذوع بالرمز الرياضيّ السميك **x**.

6 – نستثني هنا كلّ الأفعال غير التامّة التصريف، على أساس أنّ الأصل هو التصريف في الأفعال المحتاجة إليه، ويدخل في هذا الإطار الأفعال الناقصة التصريف، مثل: *أوشك* و*كاد* (أفعال المقاربة)، و*ما انفكّ* و*ما فتئ* (أخوات *كان*) التي تتصرّف جميعها في الماضي والمضارع فقط، *وَيَذَر/ذَرْ*، *وَيَدَع/دَعْ* التي تتصرّف في المضارع والأمر فقط. ثم الأفعال غير الحيّة التي تلزم صورة/ صيغة واحدة (ما يسمى بـ"الأفعال الجامدة" في التصور النحويّ)، مثل: *ليس* و*عسى* في الماضي، و*هاتِ* و*تعالَ* في الأمر (انفرد الزمخشري بكونهما أسماء أفعال، خلافاً لابن هشام في "شرح شذور الذهب"، ص 39). كما أننا تجاوزنا أوجه تصريف المضارع الأخرى (مكتفين بالوجه البيانيّ (المضارع المرفوع فقط)، حيث تمثّل له الضمّة إذا خلا من كل لاحقة، أو النون مفتوحة أو مكسورة إذا تضمّن لاحقة)؛ لأنّها لا تهمّنا هنا، على أساس أن اللّواحق الدالة عليها قد تكون منفصلة عن لواحق التطابق أو ذائبة فيها.

(13) ا) صورة الماضي: س ح س ح س -X$_2$-X$_1$-

ب) صورة المضارع: -X$_1$ س س ح س -X$_2$

ج) صورة الأمر: س س ح س -X$_2$

فحسب جدول تصريف الفعل الماضي المعدَّل أعلاه، نستطيع أن نستخرج اللّواحق المخصَّصة بالجنس التي لا تخرج عن "النّون" و"التّاء"، مثلما هو مقدّم في (14) التي تشمل تخصيص بعض لواحق الماضي[7] :

(14) ا) -تُـنَّ[1]: [2، ج، مؤ]

ب) -تِ[2]: [2، مؤ]

ج) -نَ[3]: [ج، مؤ]

د) -تـا[4]: [مث، مؤ]

هـ) -تْ[5]: [مؤ]

أما لواصق الفعل المضارع الخاصّة بالجنس، فتضمّ (كما يبدو من خلال الجدول التصريفيّ الأوّل) سوابق ولواحق:

α- بالنسبة للسوابق، هناك "تاءان" تتطلّبان التمييز بينهما. الأولى هي في الحقيقة لغير التأنيث؛ أي تاء الشخص الثاني التي ترد مع ضمير الخطاب *أنتما*

7 – تشير الأرقام المرفوعة إلى يسار لواحق الفعل الماضي في (21) أعلاه إلى ما يلي:

1 – تفكَّك إلى -تُمْ للشخص و-نَ للعدد والجنس.

2 – يفترَض أن نجد/عتبي، لكن تمّ قصر كمية الحركة لتؤول إلى كسرة.

3 – تعبِّر اللاصقة [-نَ] عن صهر الجنس في العدد؛ أي تجمع بين الجنس والعدد في الماضي لاحقة النّون وحدها.

4 – التّاء للجنس والفتحة الطّويلة؛ أي الألف، للعدد.

5 – التّاء هنا للجنس فقط.

وأنتَ (أشرنا إليهما في (15ب) و(16ب) على التوالي). والثانيّة هي تاء التأنيث (وهي ما يهمّنا هنا)؛ أي تلك التي وردت مع ضمير الغيّاب *هما* وهي ولا علاقة لها بالشخص، كما في المثال (15ا) و(16ا) تباعاً. فمثلما توظَّف التّاء في *تلعبان* للدلالة على التأنيث، كذلك توظَّف في *تشرب*، في سياق الإفراد مع ضمير الغيّاب هي، كسمة صرف-تركيبيّة تفيد الجنس. دليل ذلك إقصاء المصفاة للمثال (16ب) الوارد في سياق الجنس مع ضمير الخطاب *أنتَ*، بدلاً من دلالة التّاء في *تشرب* على الشخص.

(15) ا) هما **تـلعبان**: [مث، مؤ]

ب) أنتما **تـلعبان**: [2، مث]

(16) ا) هي **تـشرب**: [مؤ]

ب) أنتَ **تـشرب**: *[مؤ]

β- أما بالنسبة للّواحق، فلا تتجاوز لاحقتين: الياء الدالّة على التأنيث في سياقي الإفراد والخطاب؛ أي حالة الشخص الثاني المفرد المؤنّث، كما في المثال (17ا). ثم النّون الدالّة على الجمع المؤنّث، حيث العدد والجنس مصهران، سواء في سياق الخطاب (كما في نحو (17ب)) أم الغياب (كما في نحو (17ج)).

(17) ا) تمزحـيـن: [2، مؤ]

ب) تمزحـن : [2، ج، مؤ]

ج) يمزحـن : [ج، مؤ]

وأخيراً تبقى لواحق الأمر الخاصّة بالجنس، التي هي نفسها لواحق الجنس في المضارع (المرفوع)، على قلّتها، ونقدِّمها في المثال (18)[8]:

8 - وضعنا وسم الشخص في التخصيص بين قوسين لغيّاب أيّة لاصقةٍ تدل على الشخص، بحكم أن الأمر خاص بالمخاطب الذي يكون بالضرورة معايَنا.

(18) ا) ارحلـي: [(2)، مؤ]

ب) ارحلـن: [(2)، ج، مؤ]

3.3.1. توزيع لواصق الجنس في الفعل العربيّ

بعد هذا التحديد الوجيز لأبرز معالم التقطيع (الواردة في الصور الكلّية في (13)) في لواصق تصريف الفعل العربيّ، وتمييز بعضها من بعض من خلال محتواها، ركّزنا بعد ذلك انتباهنا تحديداً على جرد واستخراج كلّ اللّواصق الخاصّة بالجنس المتّصلة بجذع الفعل المتصرِّف، في العربيّة المعيار، سواء أكان مضارعاً أم ماضياً أم أمراً. من شأن هذا الفرش أن يجرّنا إلى التساؤل عن كيفيّة توزيع لواصق الفعل الخاصّة بالجنس وتحديد مواقعها الصرفيّة (نرمز للموقع الصرفيّ بِـ: مو صر). إذ من الملاحظ من خلال الفرز السابق، لسوابق الجنس ولواحقه إزاء جذع الفعل المتصرّف مقارنة بباقي السمات الصرف-تركيبيّة الأخرى (ش وعد)، أنّ هناك تماثلاً بين لواصق الماضي ولواصق المضارع، من حيث التخصيص (ثلاث سمات صرف-تركيبيّة طبقاً للسلّمية (6)) والتوزيع (من الأعلى منزلة إلى الأسفل رتبة)، بل وأحيانا من حيث الشكل الصواتي (أي الصورة الصوتية التي تمثّل لما يُنطَق به). هذا التماثل الذي تؤكّده جداول تصريف الفعل العربيّ السابقة أيضاً، يدفعنا إلى افتراض موقعين صرفيّين في الماضي والمضارع معاً؛ وهو ما يعكسه الجدول (19)، الذي يبين بوضوح كيفيّة توزيع لواصق الجنس فقط، الخاصّة بالفعلين الماضي (=ما) والمضارع (=مضا) دون الأمر، على المواقع الصرفيّة المفترَضة[9].

---

9 – بالنسبة للاحقتين -تُنَّ المتصلتين بجذع الفعل الماضي، يبدو أن أصلهما -تُمْنَ. إذ تمّ إبدال الميم نونا، وِفاقا لتطبيق قاعدة مماثلة، كما هو مبيّن بجلاء في (α) أسفله:

(α) -تُمْنَ ⟵ -تُنْنَ ⟵ -تُنَّ

وفي التصور النحويّ القديم، يتطرق ابن مسعود في "مراح الأرواح في علم الصرف"، ص 33، إلى هذه المسألة بشكل خاصّ قائلاً: "وشدّد النّون في ضربْتُنَّ، دون ضرَبْنَ؛ لأنّ أصله ضربْتُمْنَ، فأدغم الميم في النّون لقرب الميم من النّون في المخرج".

(19)

مف		مث		ج	
مو صر1	مو صر2	مو صر1	مو صر2	مو صر1	مو صر2
مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما
تَـ-/ -تِ	-ي/ـِ			تَـ-/ -تم	-نَ
تَـ-/ -تْ	Ø	تَـ-/ -تَ	-ا	يَـ-/ Ø	-نَ

اكتفينا، في هذا الجدول، فقط بذكر الحالات التي ترد فيها لواصق الجنس المتّصلة بجذع الفعل الماضي والمضارع، متجاوزين بذلك كلّ الحالات الأخرى التي لا صلة لموضوعنا بها (أي حالات تحييد الجنس وحالات غيابه). كما فصلنا بخطّ مائل بين لواصق المضارع ولواصق الماضي في كلّ موقع صرفيّ، سواء أكانت للجنس أم لغيره، باستثناء إن كانت اللاّصقة غير موجودة أو هي نفسها في الماضي والمضارع في نفس الموقع الصرفي،[10] ما يلاحظ أيضاً، من خلال هذا الجدول، أنّ سابقة المضارع التي ترد دائماً في الموقع الصرفيّ الأوّل هي عبارة عن قطعة واحدة (فقط لا أقل ولا أكثر)، بينما تختلف عنها لاحقة الماضي في كونها عبارة عن مقطع أو أكثر (بغضّ النظر إن كانت تلك القطع عبارة عن سمات للجنس أو للشخص)؛ ويعزى هذا طبعاً إلى وجود موقعين صرفيّين متتاليّين بعد جذع الفعل الماضي. إذ تَجْمَعُ التمثيلات المقطعيّة التالية ما يجسّد ذلك بوضوح:

10 – لم نشر للمواقع الصرفيّة الخاصّة بفعل الأمر، حيث ترد لواصق الجنس و/ أو العدد؛ وذلك لاكتفاء فعل الأمر بموقع صرفيّ واحد خاصّ بالجنس و/ أو العدد دون الشخص (يدلّ عليه السياق) الذي يغيب موقعه الصرفيّ؛ وهذا بادٍ أيضاً بوضوح من خلال الصور الكلّية (20) وزوج الأمثلة (25). إلى جانب شبه غياب التماثل الحاصل بين الماضي والمضارع في فعل الأمر.

(20)

سوابق المضارع	س ح: تَـ- ، يَـ-
لواحق الماضي	س ح: -تِ ، -نَ ح س: -َتْ ح س ح ح: -َتا س ح س س ح: -تُنَّ

علاوة على ذلك، هناك تواز بين الماضي والمضارع من حيث الموقع الصرفيّ الثاني. فالموقع الثاني مشترك بينهما، باستثناء اختلاف طفيف في كمّية الحركة في حالة الشخص الثاني المؤنّث. فالموقع الثاني، إذن، ثابت لا يتغير بتغيّر زمن و/أو وجه الفعل، خلافاً للموقع الأوّل القريب من جذع الفعل الذي يتغيّر وبتغيّر الزمن و/أو وجه الفعل (mood). ونفهم من الجدول كذلك، أنّ سمتي الجنس والعدد تشكّلان طبقة طبيعيّة من العناصر؛ بمعنى أنّها منفصلة عن الشخص[11]. فسمات الجنس والعدد ذات طبيعة اسميّة مستقلّة عن الخطاب (دليل ذلك أنّنا نجدها في الصفة التي تشترط تطابقا في العدد والجنس فقط)، بخلاف سمة الشخص، السمة الموجودة في الأفعال أساساً، التي تلعب دوراً مهمّاً في التأويل الزمنيّ. إذ الاختلاف بين الفعل والصفة يتحدّد أساساً في وجود سمة الشخص في الفعل وغيابها في الصفة. فالفعل لا يمكن أن يقتصر في تطابقه على العدد والجنس، كما يظهر ذلك بجلاء في السلّمية (6)، بل يحتاج إلى الشخص لتأويل الزمن على أساس أنّ الفعل يحمل زمناً. لكن، كيف نجسد لموقعة هذه السمات الصرف-تركيبيّة المتّصلة بالفعل (من بينها سمة الجنس أو التّأنيث)؟ وكيف تشتق تركيبيّاً؟

11 – من بين اللسانيات واللسانيين، الذين دافعوا عن هاته الفكرة، نجد دمرداش (1989) Demirdache وروفري (1991) Rouveret والفاسي الفهري (1993).

2. هندسة السمات الشجريّة واشتقاقاتها التركيبيّة

لرصد موقعة هذه السمات الصرف-تركيبيّة، نتبنّى طرح الفاسي الفهري (1998) المتعلق بتوزيع اللّواصق والسمات واشتقاق هذا التوزيع في التّركيب، خلافاً لهالي ومرنتز (1993) وهالي (1997) اللذين دافعا على أنّ توزيع السمات يتمّ في الصرف بواسطة قواعد البنية الصرفيّة؛ منها قاعدة الشطر التي تواجه مشاكل عديدة من بينها أنّها لا تتنبّأ، مثلاً، بورود الشخص في الموقع الأوّل والعدد في الموقع الثاني، وكذلك الحالات التي لا يكون فيها شطر كالماضي وبعض حالات المضارع. لذلك نفترض بعد الفاسي الفهري (1998)، كما تبدي ذلك التشجيرتان (21ا) و(21ب)، أنّ الشخص ضمير مُدمَج، وأنّ التطابق، الذي يضم سمتي العدد والجنس، يرأس إسقاطا أعلى من الزمن (هو الوجه).

(21) ا) المضارع: [تَرْسُما]

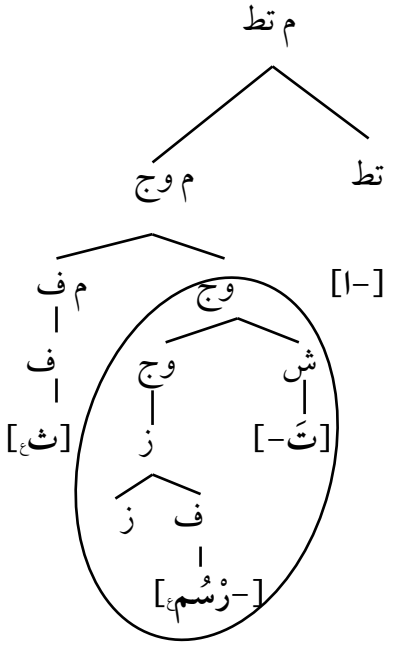

ب) الماضي: [رَسَمْتُما]

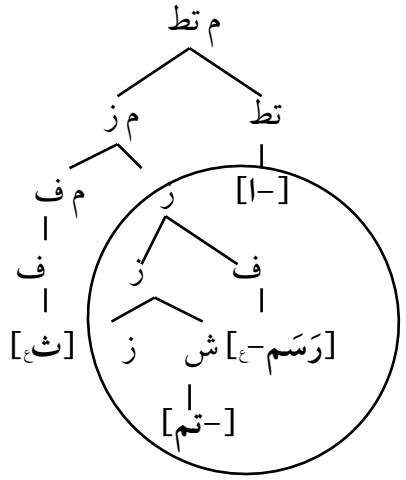

ففي الماضي، يدمج الشخص في الزمن أولا بإلحاقه إلى يمينه، وينتقل الفعل إلى الزمن الذي يصعد بدوره إلى التطابق (حيث يوجد العدد فقط الذي يمثِّله الألف)، ليتمّ اشتقاق الخرج ف–ش–تط ذو الرتبة المرغوب فيها داخل الكلمة، كما في (22ا). أمّا في المضارع، فهناك إسقاط للوجه خلافاً للماضي. وما دام الوجه ينتقي صورة محدَّدة للفعل؛ وهي صورة المضارع لا الماضي، فإننا نفترض أنّ الوجه عبارة عن إسقاط وظيفيّ أعلى من الزمن، كما في (21ا). وبعد أن ينتقل الفعل أوّلا إلى الزمن، ثمّ المركّب الحاصل من الفعل والزمن (أي ف–ز) إلى الوجه، يصعد الكلّ إلى الشخص المدمج إلى يمين هذا الإسقاط لفحص سمة الوجه (لأسباب إعرابيّة دون شك). وأخيراً ينتقل المركّب المدوَّر ككلّ إلى التطابق، فيكون الخرج المشتق هو ش–ف–تط، كما في (22ب) تماما.

(22) ا) بنية الماضي: ف ـ ش ـ تط (عد ـ جن)

ب) بنية المضارع: ش ـ ف ـ تط (عد ـ جن)

فالفرق في موقعة الشخص في تصريف الفعل الماضي والمضارع يرتبط بوجود إسقاط وجهيّ (mood projection). وما تجدر ملاحظته كذلك، من

خلال البنى (21) و(22)، أنّ الشخص يرد في الموقع الأول القريب من الفعل منفصلاً عن التطابق الذي يقتصر على العدد والجنس، وهذا راجع بالطبع إلى كون الشخص مرتبطاً بالدلالة الزمنية للفعل، وليس سمة يتمّ نشرها (أو نقلها) من الفاعل. فهذا الأخير ينشر فقط سمتي العدد والجنس لأنّها لا تدخل في دلالة الفعل الزمنيّة. فالعدد والجنس هما مجرد علامة على الفاعل، والشخص منفصل عنهما (كما في التشجيرات السابقة أعلاه)، فضلا عن أنّ التطابق، حيث يوجد العدد والجنس، يرأس إسقاطاً مستقلاً وأعلى من الوجه والزمن[12]. أمّا الحالات التي يبدو أنّها تخرق التوزيع السطحيّ لهذه السمات في الصورة الصوتيّة، فيمكن أن نرصدها (في لقاء علميّ لاحق) في إطار تنظيريّ لتخصيص السمات.

خاتمة

بعد أن تقدَّمنا في التحليل، تأكَّدنا من صحة الافتراضات الثلاثة أعلاه، التي تنبني عليها هندسة النحو، والتي تكشف لنا كذلك عن كيفية توزيع سمة الجنس تجاه باقي السمات الصرف – تركيبيّة الأخرى (ش وعد). كما تمكَّنا أيضاً من التدقيق في تخصيص السمات (سمة الجنس على الخصوص) وتوضيح موقعتها في التركيب، لا الصرف، فضلا عن توضيحات أخرى مُسوَّغة نظريّاً.

12 – وضَّح الفاسي الفهري (1998) في إطار هذا التحليل، ص 62، "أن ترتيب الشخص والعدد يتمّ عن طريق آليات تركيبيّة. فمن جهة، نجد أن موقع الزمن و/أو الوجه هو الموقع الأوّل، والموقع الثاني هو موقع التطابق؛ وهو أعلى من الزمن. ومن جهة أخرى، فإنّ رتبة الشخص في الموقع الأوّل، والعدد في الموقع الثاني، ناتجة عن شروط التّسويغ، وكذلك الشروط على التأليفات (لأنّ الشخص يصهر في الزمن أو الوجه لأسباب إعرابيّة، والعدد يصهر مع الحمل ز–ف– للإسناد)".

المراجع العربية والأجنبية

ابن مسعود، أحمد بن علي، *مراح الأرواح في علم الصرف*، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ط.3: 1959.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله، *شرح شذور الذهب*، تأليف بركات يوسف هبود وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ط.1: 2003.

ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت (بدون تاريخ).

بلبول، محمد: 2008، *بنية الكلمة في اللغة العربيّة: تمثيلات ومبادئ*، منشورات فكر، الرباط. سلسلة دراسات وأبحاث رقم 14.

بلبول، محمد وعبد الرزاق تورابي: 2007، *الصّواتة والصّرف*، ترجمة لمقال كاي ولوفنشتام وفيرنيو (1985) ومقال هالي ومرنتز (1993)، ضمن سلسلة أعمال جامعيّة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

بلبول، محمد ومحمد الرحالي: 2007، محاضرات سلك الدكتوراه، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرباط.

تورابي، عبد الرزاق: 2003، البنية الصرفيّة للغة العربيّة، دكتوراه الدولة في اللسانيّات، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط.

الرحالي، محمد: 2003، *تركيب اللغة العربيّة:* مقاربة نظريّة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1998، *المقارنة والتّخطيط في البحث اللسانيّ العربيّ*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Bonet, E.: 1991, Morphology after syntax: pronominal clitics in Romance. Thèse de Doctorat, MIT.

Demirdache, H.: 1989, Nominative NPs in modern standard arabic. Ms, MIT.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

———: 1995, Discontinuité et disjonction affixales et réalité automatique. Papier présenté à l'atelier sur la génération et l'analyse morphologique de l'Arabe. Rabat. IERA.

———: 1996, Distributing features and affixes in arabic subject verb agreement paradigms. *Linguistic Research* **1.2**. Rabat. IERA.

Greenberg, J.: 1963, Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements. *Universals of Language*. London: MIT Press. 73-113.

Halle, M. and A. **M**arantz: 1993, Distributed morphology and the pieces of inflection, in K. Halle and S. J. Keyser. *The View from Building* **20**. Cambridge Mass: MIT Press.

Halle, M.: 1997, Distributed morphology: Impoverishment and fission. In B. Bruening, Y. Kang and M. McGinnis, eds., Papers at the Interface. *MITWPL* **30**. 425-449.

Harley, H. and R. **N**oyer: 1999, Distributed morphology. *Glot International* **4.4**. 3-9.

Marantz, A.: 1997b, No escape from syntax: don't try morphological analysis in the privacy of your own lexicon. *University of Pennsylvania Working Papers in Linguistics* **4.2**. 201-225.

Noyer, R.: 1992a, Features, positions, and affixes in autonomous morphological structure. Doctoral Dissertation, MIT. [Published by Garland, New York, 1997].

———: 1998a, Impoverishment theory and morphosyntactic markedness. Edited by S. Lapointe, D. Brentari and P. Farrell, eds.

Morphology and its Relation to Phonology and Syntax. Stanford: CSLI Publications. 264-285.

Rouveret, A.: 1991, Functional categories and agreement. *Linguistic Review* **8**. 353-387.

Wunderlich, D. and R. **F**abri: 1994, Minimalist morphology: an approach to inflection. Ms. University of Düsseldor.